

# EP

# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/7

5 June 2009

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج  
الأمم المتحدة  
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف  
لتنفيذ بروتوكول مونتريال  
الاجتماع الثامن والخمسون  
مونتريال، 6-10 يوليو/تموز 2009

شروط التكاليف وحجم العمل  
بالنسبة للمسؤول الرئيسي للرصد والتقييم  
(المقرران 8/56 (هـ) و12/57)

## أولاً: خلفية

1. نظرت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها السادس والخمسين، في مشروع برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2009، وقررت: "أن تطلب من كبير مسؤولي الرصد والتقييم إعداد وثيقة وتقديمها إلى الاجتماع السابع والخمسين للجنة التنفيذية، يبين فيها شروط التكليف الحالية لهذا المنصب، ويلخص بإيجاز كيفية تنظيم وتنفيذ مهام التقييم في أمانات الصناديق والمؤسسات المالية المشابهة". المقرر 8/56 (د).

2. قرّرت اللجنة التنفيذية في الاجتماع السابع والخمسين، وبعدها نظرت في التقرير الذي قدّمه المستشار المستقلّ، "أن تطلب من الأمانة إعداد وتقديم، إلى الاجتماع الثامن والخمسين للجنة التنفيذية، اختصاصات وأعباء عمل كبير موظفي الرصد والتقييم للموافقة عليها مع مراعاة أن أعضاء اللجنة التنفيذية أعادوا تأكيد أن هذه الوظيفة ينبغي أن تكون مستقلة وأفضل موقع لها هو الأمانة. وينبغي أن تقترح الأمانة مسؤوليات إضافية إلى أعباء العمل والاختصاصات، بما في ذلك أعمال بشأن المنافع المناخية، وخطر عدم الامتثال، والمراجعة، وزيادة التشديد على مهام الرصد، مع مراعاة أن العمل ينبغي أن يكون هاماً ومفيداً في عملية إزالة المواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية. كما ينبغي أن تشمل الاختصاصات على شرط بأن تكون هذه الوظيفة لمدة محددة بما يتسق مع الممارسات المتبعة في مؤسسات التمويل الدولية الأخرى (المقرر 12/57 (ب)).

## ثانياً: الرصد والتقييم في أمانة الصندوق المتعدد الأطراف

## (أ) إنشاء منصب المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم

3. إن الجهود من أجل إيجاد نظام رصد وتقييم للصندوق المتعدد الأطراف بدأتها عام 1995 أمانة الصندوق، مع تقديم، إلى الاجتماعين السابع عشر والثامن عشر للجنة التنفيذية، مقترحين عن المبادئ التوجيهية بالنسبة للرصد والتقييم (UNEP/OzL.Pro/ExCom/17/53 و UNEP/OzL.Pro/ExCom/18/64). وفي ما بعد، في اجتماعها الحادي والعشرين، أعادت اللجنة التنفيذية تكوين اللجنة الفرعية السابقة المعنية بالشؤون المالية، مع زيادة مهمة الإشراف على برنامج الرصد والتقييم، بواسطة إنشاء اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمال (المقرر 35/21 (أ)). ووافقت اللجنة أيضاً وقررت المضي في تنفيذ نظام للرصد والتقييم وأنه يجب "أن تكون هنالك تقوية معتدلة للأمانة بغية تأمين قياس لقدرة الرصد والتقييم"، للمساعدة في تنفيذ عمليات التقييم في المستقبل (المقرر 36/21 (أ)).

4. في وقت لاحق، قرر الاجتماع الثاني والعشرون للجنة التنفيذية "أن التقوية المعتدلة للأمانة التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في المقرر 36/21 يجب أن تكون كافية لتمكين الأمانة من تادية الرصد والتقييم على أساس متواصل، من خلال إيجاد نظام وقاعدة بيانات خاصة بالرصد والتقييم، والتنسيق، والإشراف والقيام بدراسات ومهام رصد وتقييم، وإيجاد منصب رصد وتقييم من ضمن الأمانة مهمته أن يكون مسؤولاً مباشرة أمام اللجنة الفرعية و/أو اللجنة التنفيذية، وأن يكون مسؤولاً عن تنسيق كافة أنشطة الرصد والتقييم" (المقرر 19/22 (ح)).

5. إن النموذج التشغيلي الذي قرّرت اللجنة التنفيذية تنفيذه للرصد والتقييم في الصندوق المتعدد الأطراف يعتمد على نظام التقرير المرهلي الذي كان موجوداً آنذاك، إلى الحدّ الممكن، وأن تطوره لتمكينه من تلبية مزيد من الاحتياجات الاستراتيجية من أجل إدارة الإشراف على البرامج.

6. في الاجتماع الثالث والعشرين وافقت اللجنة التنفيذية على مواصفات المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم في أمانة الصندوق لرصد وتقييم المشروعات قيد التنفيذ، بصورة متواصلة. وقد أوجد المنصب عام 1998 كجزء من أمانة الصندوق، وشُغل عام 1999 بعد تصنيف الأمم المتحدة كـ "كبير مسؤولي التقييم" 1، بمستوى P5. وراتب

موظف الرصد والتقييم هو جزء من ميزانية أمانة الصندوق، التي تؤمن أيضاً أتعاب موظف إداري ومساعد لقاعدة البيانات بدوام نصف كامل.

## (ب) وصف وظيفتي الرصد والتقييم الحاليتين

### الرصد

7. يمكن تعريف وظيفة الرصد على أنها "أنشطة مراقبة تقوم بها إدارة المشروعات على مستويات مختلفة تقوم بها إدارة المشروعات على مستويات مختلفة طوال عملية تنفيذ المشروع لضمان تحقيق أهدافه" (UNEP/OzL.Pro/ExCom/18/64). ويمكن أيضاً تفصيلها كـ "وظيفة متواصلة تزود في الأساس الإدارة وأصحاب الشأن الرئيسيين في مشروع/برنامج يجري تنفيذه، بمؤشرات مبكرة للتقدم، أو لعدم وجوده، في مجال إنجاز أهداف مشروع/برنامج" (UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/13).

8. بالتالي فإن المهام الرئيسية للرصد هي التقصي الروتيني لأنشطة مشروع معينة ولإنتاج المخرجات مقابل جداول ومؤشرات تقدم ثابتة، من أجل تحديد المشاكل التشغيلية والتوصية بمراجعات وإجراءات تصحيحية لأنشطة معينة. وهي أداة إدارية لأغراض تشغيلية. والرصد، على نقيض التقييم، لا يفترض الاستقلال المسبق لعامل الرصد وهو جزء لا يتجزأ من الهيكلية الإدارية للمؤسسة.

9. إن الرصد في أمانة الصندوق المتعدد الأطراف يجري على أصعدة مختلفة في حياة المشروع أو البرنامج، منذ بدئه وحتى إتمامه. وقد أوجدت الأمانة ووضعت قيد الاستعمال أدوات وآليات رصد مختلفة لتسهيل جمع البيانات والتقارير المرحلي. وأمانة الصندوق ترصد الأنشطة الممولة للوكالات الثنائية والمنفذة من خلال تقاريرها المرحلية السنوية، وتقارير التنفيذ السنوية بالنسبة للاتفاقات المتعددة السنوات وتقارير إتمام المشروعات. وقد تطرح هذه التقارير قضايا يمكن عندئذ إضافتها إلى عمليات التقييم الفعلية، كالتأخيرات في التنفيذ، والنظر الشامل في الميزانيات، وعدم إنجاز إزالة المواد المستنفدة للأوزون.

10. لأغراض تتعلق بالرصد أعدت الأمانة ونفذت عدداً من الأشكال المقررة وجدول قاعدات البيانات من أجل جمع البيانات والتبليغ على مستويات تشغيلية مختلفة. وتتضمن هذه الأشكال والجدول، من جملة أمور أخرى، شكلاً مقررراً لقاعدة بيانات التقارير المرحلية، وأشكال مقررة لتقارير الأرصدة، وشكلاً مقررراً للبرنامج القطري، وجدول امتثال وجدول قاعدة بيانات الجرد، وأشكالاً مفردة لتقارير إتمام المشروعات، وأشكالاً مقررة للاتفاقات المتعددة السنوات. وقد أوجد هاتين الإداتين الأخيرتين للرصد المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم بالتعاون مع الأمانة. ومن أجل تنفيذ أدوات الرصد هذه تم أيضاً وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التشغيلية.

11. نظراً لطبيعتها كأداة إدارية لأغراض تشغيلية، تُوزع مسؤوليات الرصد في أمانة الصندوق المتعدد الأطراف على موظفين مختلفين، في كلٍّ من البرامج والإدارة، يستخدمون الرصد كأداة إدارية لتأدية واجباتهم المحددة الخاصة بهم:

- (أ) يقوم برصد النفقات والأرصدة المسؤول الرئيسي للإدارة وإدارة التمويل؛
- (ب) يقوم برصد أداء الوكالات المنفذة أحد كبار مسؤولي إدارة البرامج؛
- (ج) يقوم برصد تأخيرات المشروعات أحد كبار مسؤولي إدارة البرامج؛
- (د) يقوم برصد الامتثال على مستوى البلد أحد كبار مسؤولي إدارة البرامج؛
- (هـ) يقوم برصد التقارير المرحلية السنوية من الوكالات المنفذة أحد كبار مسؤولي إدارة البرامج؛

1. تصنيف الأمم المتحدة لا يتضمن كلمة "تقييم"

- (و) يقوم برصد تقارير التنفيذ السنوية للاتفاقات المتعددة السنوات جميع كبار مسؤولي إدارة البرامج؛
- (ز) يقوم برصد إتمام المشروعات المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم؛
- (ح) يقوم برصد المشروعات المتعددة السنوات بشروط تبليغ محددة كبار مسؤولي إدارة البرامج؛
- (ط) يقوم بعمليات تقييم المشروعات الجارية المتعددة السنوات والتمتمة من خلال زيارات ميدانية المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم، وفي بعض الأحيان بوجود كبير مسؤولي إدارة البرامج المعني بالأمر، وفي بعض الظروف قد يقوم أحد كبار مسؤولي إدارة البرامج بزيارة مستقلة لمشروعات جارية.

12. بالنسبة لكافة المسائل المتعلقة بالرصد، وخصوصاً أدوات الرصد ومبادئه التوجيهية، هنالك تفاعل متواصل بين مسؤولي البرامج الذين يمارسون الرصد وبين المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم. ولكن المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم لم ينسق جهود الرصد للمشروعات الجارية، باستثناء إنشاء أول صيغة لجدول الاتفاقات المتعددة السنوات الإلكترونية، بالتعاون مع الأمانة.

13. نظراً للأسباب الواردة أعلاه لم يقيم المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم بتنسيق أو بإجراء أنشطة رصد تشكل مدخلات مباشرة لعمل المسؤولين عن البرامج، كما أنه لا يُنصح باعتماد مثل هذه المعالجة. والواقع أن المسؤولين عن البرامج يستخدمون رصد وتبليغ البيانات كأداة إدارية ديناميكية لأغراض المراجعة المنتظمة.

## التقييم

14. يمكن اعتبار وظيفة التقييم كتقييم منهجي وموضوعي لنشاط أو مشروع أو برنامج يجري حالياً (منتصف المدة) أو متمم (نهائي). والغاية من التقييم هي تجديد، في مرحلة معينة من الوقت، ملاءمة وفعالية وكفاءة ونتيجة وأثر واستدامة مشروع أو برنامج أو سياسة عامة، واكتساب أية دروس قد تساعد إرشاد توجّهات وممارسة السياسات المستقبلية. والتقييم هو مصدر هام لدليل تحقيق النتائج وللأداء المؤسسي. وهو يسهم أيضاً في بناء المعرفة والتعلم التنظيمي؛ وهو عامل هام للتغيير ويلعب دوراً أساسياً وموثوقاً به في دعم إطار المساءلة<sup>2</sup>.

15. هنالك تمييز واضح بين عمليات التقييم التي يؤديها المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم وعمليات التقييم الأولية التي يجريها المسؤولون عن البرامج. فعمليات التقييم الأولية التي يؤديها المسؤولون عن البرامج هي لمصلحة الأغراض التشغيلية للأمانة خلال استعراض المشروعات، وتقييم ما إذا كان مشروع أو نشاط معين يلبي المعايير والمبادئ التوجيهية، وبالتالي، إذا كان مؤهلاً للتمويل. وبالنسبة للشؤون التشغيلية حيث التوقيت هو مسألة هامة، يكون المسؤولون عن البرامج في وضع أفضل للاستجابة ولاتخاذ الإجراءات العمليّة بسرعة أكثر من المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم. وعمليات التقييم التي يجريها المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم تخدم غاية أكثر استراتيجية، بإعلام اللجنة التنفيذية عن مسائل محدّدة، كفعالية الأنشطة وكفاءتها أو استدامتها، حيث تكون ثمة حاجة إلى رأي مستقل. والاستقلالية هي بالتالي العنصر الرئيسي الذي يصف ويميّز منصب المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم في الصندوق المتعدد الأطراف.

2. تعريف مستند إلى مقتطفات من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (UNEG) القواعد والمعايير للتقييم في منظومة الأمم المتحدة.

16. وفقاً للموصفات الوظيفية الحالية، تتضمن واجبات المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم، من جملة أمور أخرى، إدارة دراسات التقييم؛ إعداد شروط التكليف للمستشارين الإفراديين؛ اختيار المقيمين؛ الإشراف على تنفيذ عمليات التقييم حسب المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم؛ إعداد وتقديم خطط العمل السنوية؛ تبليغ وتوجيه التوصيات للجنة التنفيذية بشأن عملية التقييم.

17. وكما هي الحال بالنسبة لمؤسسات مالية دولية أخرى كان حقل النشاط الرئيسي للمسؤول الرئيسي للرصد والتقييم حتى الآن، في التقييم أكثر من الرصيد. وتحليل برامج العمل للرصد والتقييم التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية والتي تشمل الفترة من عام 2000 إلى عام 2009، يمكن الاستنتاج بأن نشاط المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم قد ركز بصورة رئيسية على وضع دراسات التقييم، التي تتضمن دراسات نظرية ودراسات حالات فردية مع زيارات ميدانية. مع ذلك، تم إجراء بعض وظائف الرصد من خلال تقارير إتمام المشروعات، وجداول الاستعراض المتعددة السنوات وإعداد الأدوات والمبادئ التوجيهية للرصد.

18. منذ عام 2000 أجرى المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم 26 عملية تقييم قطاعية وقطاعية- فرعية، و165 دراسة حالات فردية حسب البلد، و23 دراسة حالات فردية حسب المنطقة. وقد تلقى أيضاً وعالج 2.593 من تقارير إتمام المشروعات.

19. كان تركيز هذه التقييمات والدراسات النظرية على استخلاص الاستنتاجات والدروس المكتسبة للاستعمال في الموافقات على المشروعات وعلى تقييم أثر الأنشطة بواسطة جمع معلومات ميدانية الاستناد، بما في ذلك الصعوبات التي تواجهها بلدان عديدة من أجل إتمام المشروعات من دون تأخيرات وخطر عدم الامتثال. وكنتيجة لعمليات التقييم هذه هنالك حالياً وفرة من الدروس المكتسبة.

20. يقوم المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم باختيار موضوعات التقييم. وهو يُعد أيضاً الاختصاصات والدراسات النظرية لكل تقييم ويقدمها من أجل أن تناقشها وتوافق عليها اللجنة التنفيذية في برنامج العمل السنوي للرصد والتقييم.

### وظيفة المراجعة

21. المراجعة الداخلية هي تأكيد مستقل وموضوعي مصمم لتعزيز قيمة عمليات المؤسسة وتحسينها. وهي تساهم في عمل مؤسسة ما وتساعد على تحقيق أهدافها بإحلال نهج نظامي ومنضبط يحسن فعاليته في إدارة المخاطر، وعمليات الرقابة والحوكمة.<sup>3</sup>

22. هذه الوظيفة لم تكن قط حتى الآن جزءاً من واجبات المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم. ونظراً للظروف الخاصة للصندوق المتعدد الأطراف، فإن أية وظائف مراجعة داخلية قد تُضاف إلى واجبات المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم يجب ألا تُعنى بالمراجعة المالية، بحيث أن المراجعة الداخلية يُجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلي (OIOS) في يونيب والمراجعات الخارجية يقوم بها مجلس مراجعي الحسابات بتكليف من أمين عام الأمم المتحدة.

23. إن الصندوق المتعدد الأطراف، كآلية مالية، قد صُمم بطريقة تكون فيها كافة المشروعات الممولة من أجل تحقيق الامتثال في بلدان المادة 5، مُسندة إلى أربع وكالات منفذة ولوكالات ثنائية. ويونيب هو أيضاً أمين خزانة الصندوق، وبهذه الصفة يحول أموالاً إلى الوكالات المنفذة، التي تقدم بدورها بيانات مالية مراجعة والاتفاقات الخاصة بين الصندوق المتعدد الأطراف والوكالات المنفذة تشير بالتحديد إلى أن الوكالات قابلة فقط للخضوع لإجراءات المراقبة الداخلية والخارجية وفقاً لقواعدها وأنظمتها المالية الخاصة.

3. تعريف مأخوذ من المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، نشرها معهد مراجعي الحسابات الداخليين (IIA).

24. إذا اعتبرنا الاتفاقات الأنفة الذكر، تكون وظيفة المراجعة الخاصة بالمسؤول الرئيسي للرصد والتقييم مركزة، بموجب طلب من اللجنة التنفيذية، على تنسيق وتنفيذ مراجعات تحقق للاتفاقات المتعددة السنوات. وهذه المراجعات تجري حالياً بواسطة الوكالات المنفذة. ولكن، ونظراً للطبيعة الاستقلالية لمنصب المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم، فإن تحويل هذه المهمة إلى المسؤولية المعهودة إليه/ إليها، يحول دون أي احتمال لتضارب المصالح قد تصادفه الوكالات المنفذة في أدائها مراجعات كهذه، وهو أيضاً يضيف شفافية على عملية مراجعة التحقق. وينبغي أن يُنفذ هذا النشاط بإسهام كامل من جانب الوكالات المنفذة، التي يجب أن توافق على تسهيل الاطلاع على نتائج وملاحظات مراجعة الاتفاقات المتعددة السنوات، لإخضاعها لتحقيق المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم.

### ثالثاً: عمل المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم

#### (أ) تقييم حجم عمل المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم

25. إن الإزالة المعجلة للمواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية بمعية المقرر 6/XIX للاجتماع التاسع عشر للأطراف الذي أثبتت شواغل بيئية بشأن استخدام المواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية بسبب إمكانيتها المرتفعة للاحتراز العالمي، والشرط الخاص لأخذ ذلك في الحسبان في مجال عمل الصندوق المتعدد الأطراف، هي متغيرات جديدة يجب أخذها بالاعتبار. فضلاً عن ذلك، فإن العلاقات الجديدة مع اتفاقيات بيئية دولية أخرى، وعلى سبيل المثال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC) والتعاون الناشئ مع مؤسسات مالية أخرى مثل مرفق البيئة العالمية (GEF)، قد تزيد من الإسهام في تغيير الطريقة التي يجري فيها الصندوق المتعدد الأطراف أعماله.

26. إن المؤسسات المالية الدولية تعمل حالياً في إطار شامل بدأ يستخدم آليات مالية مستحدثة من أجل التخفيف من الآثار البيئية، وعلى سبيل المثال صناديق رأس المال الدائرة أو ذاتية التجدد؛ التمويل المشترك، الشراكات الخاصة/ العامة وآلية التنمية النظيفة (CDM). ومع أن هذا العمل الإطاري مازال في مراحله المبكرة، فهو يكتسب زخماً ويتوقع أن يلعب دوراً متزايداً من أجل الصندوق المتعدد الأطراف، وبالتالي أن يخلق حاجة للإسراع في جمع الدروس المكتسبة وتقييم أثر الأنشطة التي يمولها الصندوق المتعدد الأطراف.

27. إن الشروط السائدة حالياً سبق وأن زادت متطلبات الفعالية للصندوق للتدليل على المكاسب البيئية المتزايدة مقابل كل دولار يُنفق، وبنوع خاص بالنسبة لتخفيض أطنان قدرات استنفاد الأوزون للمواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية. والابتكار في آليات التمويل للمشروعات قد وُضع من قبل قيد التجربة على نطاق محدود في مشروعات تبريد المباني. وإذا أصبح هذا الأمر أكثر أهمية أو مسيطراً في المستقبل القريب، قد تكون هناك حاجة إلى النظر في كيفية إجراء التقييمات في حالة تمويل مشترك. وقد تحتاج مسائل كالتقييمات المشتركة والمشاركة ما بين الوكالات في نتائج التقييم، للفحص والمناقشة. فضلاً عن ذلك يجب أن تكون التقييمات أيضاً قادرة على تقدير ما إذا كانت مؤسسات التمويل المشترك تستوفي متطلبات وتوقعات اللجنة التنفيذية.

28. نظراً لهذا الوضع، يُرتجى بالأ تكون التقييمات ذات مغزى فحسب، بل ضرورة لتأمين عرض دقيق للأنشطة السابقة والجارية مع نهج يتطلع إلى الأمام. وهذا الأمر سوف يوسع المجال للتقييمات، ويعطي المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم دوراً محسناً ومعززاً. وفي الواقع ونظراً للتحديات المتوقعة يجب أن يبقى دور المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم دوراً معدلاً ومعززاً وفي الواقع، ونظراً للتحديات المقبلة يجب أن يبقى دور المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم بالغ الأهمية على مدى فترة تتراوح بين 5 و10 سنوات لمساعدة الصندوق المتعدد الأطراف على العمل بمزيد من الفعالية والكفاءة، بتزويد الصندوق المتعدد الأطراف بالانطباعات بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي، وتحديد الأولويات وتخصيص الميزانية؛ ومساعدة الصندوق المتعدد الأطراف على التطور والتعلم في ظروف التغيير، مع ضمان قابلية استجابة مؤسسية وتنظيمية فعالة حيال التحديات الجديدة التي قد تنجم عن إدارة إزالة المواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية.

29. إن خط التوقيت هو عنصر هام يجب أن يؤخذ بالاعتبار إبان تحليل العمل الحالي والمستقبلي للمسؤول الرئيسي للرصد والتقييم. وتجدر الإشارة إلى أنه، نظراً للوقت المطلوب من أجل الإجراءات الضرورية الداخلية للتعاقد مع شخص متخصص لمنصب المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم، سيكون المسؤول الجديد في موقع لممارسة واجباته بصورة فعالة في مرحلة من مراحل النصف الثاني من عام 2010.

30. نظراً لطابع تعددية الاجتماعات للتقييمات والدراسات النظرية، يُرجَّح بأن الأنشطة التي سوف يبادر بها المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم بعد بدئه العمل، لن تكون في الوقت المناسب للتأثير على المرحلة الأولى من مشروعات خطة إدارة إزالة المواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية. مع ذلك، وباعتبار أن الصندوق، بعد تنفيذ المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة المواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية، يبقى لديه أن يعالج 90 بالمئة من المشكلة وستكون تقييمات كهذه أساسية في تلك المرحلة.

31. خلال المرحلة المقبلة يبقى جزء منوي كبير من عمل المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم مكرّساً لتخطيط وتنفيذ أنشطة تقييم مختلفة، في حين أن الرصد سيركز على تحقق اتفاقات الإزالة.

### الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل

32. على الأجل القصير قد يُطلب إلى المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم أن يركّز اهتمامه/اهتمامها على معالجة بعض من احتياجات الرصد والتقييم الفورية التالية:

(أ) دراسة تقييم عن كفاءة المشروعات الممولة من أجل توثيق كامل للآثار البيئية، وكيفية علاقة ذلك بالتغير المناخي وكيف يمكن تطبيق الدروس المكتسبة على أنشطة خطط إدارة إزالة المواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية في المستقبل؛

(ب) دراسة تقييم على عملية إعداد المشروعات من أجل التمويل، مع تركيز خاص على ضمان الجودة؛

(ج) وضع شكل مقر لتقرير الإتمام للمشروعات المتممة في الاتفاقات المتعددة السنوات. وفي الوقت الراهن ليس هنالك شكل مقرر لإتمام المشروعات للاتفاقات المتعددة السنوات، وبعض المشروعات تقارب حالياً مرحلة الإتمام. وهذا نشاط ملحّ يجب إجراؤه قبل الاجتماع الأول للجنة التنفيذية عام 2010؛

(د) تقييم مشروعات مختارة متممة من الاتفاقات المتعددة السنوات، بغية استخلاص دروس يمكن تطبيقها في مجال إعداد خطط إدارة إزالة المواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية والموافقة عليها؛

(هـ) إجراء مراجعات تحقق مختارة لاتفاقات الإزالة وعلى المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم أن يعبر اهتماماً خاصاً لنوعية المعلومات الموفرة ودقة البيانات المبلغ عنها. وعليه/عليها أيضاً التأكيد على أن المبادئ التوجيهية الموافق عليها مثبّعة و، عند الحاجة، الإخطار بالتغييرات التي تلحق بالمبادئ التوجيهية أو التحسينات في أساليب التحقق التقنية؛

(و) تقييم تقارير البرامج القطرية مع تركيز خاص على نوعية البيانات المجموعة، وعن إمكانية تطبيقها على أنشطة مستقبلية. ونظراً لوفرة البيانات المرفقة بالتقارير، يمكن إجراء تقييمات منتظمة لكل مجموعة بيانات، مع تقييم جودتها واستعمالها كمدخلات لأغراض الرصد، مثل تحليل خطر الامتثال؛

(ز) دراسة تقييم تحويل المرحلة الثانية لمشروعات الرّغاوى ودراسات حالات إفرادية أخرى لتبريد المباني تركز على الدروس المكتسبة في تطبيق خطط إدارة إزالة المواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية؛

(ح) إعداد وتقديم إلى اللجنة التنفيذية للحصول على موافقة، استراتيجية عن كيفية توجيه وتعميم النتائج، والدروس المكتسبة والتوصيات على أصحاب الشأن المختلفين.

33. نظراً لقيود الوقت المشار إليها في الفقرة 29، يُفترَح تنمية الأنشطة الآتية الذكر خلال الفترة 2010-2011. وثمة أنشطة يمكن أن تصبح أنشطة جارية يتم إجراؤها دورياً مثل تحقيقات الاتفاقات المتعددة السنوات.

### الاحتياجات المستقبلية والطويلة الأجل

34. على الأجل الأطول، وتلبية لطلب من اللجنة التنفيذية، قد يتدخّل المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم في بعض الأنشطة التالية:

(أ) إدارة وتنسيق تقييم الآلية المالية التي أنشئت بمقتضى المادة 10 من بروتوكول مونتريال؛

(ب) تقييم الوكالات المنفذة؛

(ج) تقييم كفاءة عمليات الصندوق المتعدّد الأطراف ووكالاتها المنفذة في مسائل مثل:

(1) جمع البيانات، وتحقيق الانسجام، وتحديد الأولوية ومراقبة النوعية؛

(2) استخدام البيانات المجموعة؛

(3) الأدوات والمنهجية؛

(4) نوعية واكتمالية البيانات المجموعة؛

(د) تقارير خطر عدم الامتثال وتقييم تبليغ البيانات من أجل زيادة تطوير وتحسين الرصد؛

(هـ) الحاجة إلى تقدير التقييم والأداء الناجمة عن الارتباط الوثيق بالتغيّر المناخي، بشأن العلاقة بين الاستهلاك والانبعاثات والأداء المناخي لما بعد إتمام المشروعات؛

(و) تقييمات في سياق جهود التمويل- المتعدد والتمويل- المشترك من جانب الصندوق المتعدد الأطراف.

### رابعاً: المواصفات المنقحة لوظيفة المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم

35. إن مدّة تولّي وظيفة المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم في الصندوق المتعدد الأطراف كانت حتى الآن تعييناً ثابت الأجل لمدة سنتين قابلاً للتجديد، من دون حدود زمنية. ومدّة تولّي الوظيفة لفترة خمس سنوات ثابتة الأجل، لها بعض الحسّنات ، ولكنها قد لا تكون قابلة للتطبيق على ضوء سياسة يونيب الداخلية باقتصار عقود التعيين الأولية على مدة سنتين. وطبيعة التجديد غير المحدودة لعقد السنتين تعطي حلاً لهذا التحديد وتمكن المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم من تنفيذ برامج عمل متوسطة الأجل وطويلة الأجل من دون أي انقطاع.

36. إن خطة العمل الحالية للمسؤول الرئيسي للرصد والتقييم تُعدّ ويوافق عليها على أساس سنوي. ويكون الهدف أفضل مغزىً مع خطط أو برامج عمل أطول أجلاً (مثلاً: بإطار زمني من ثلاث إلى خمس سنوات) بمنهجية استراتيجية. واستراتيجية كهذه تؤمن توجيهاً استراتيجياً للرصد والتقييم في الصندوق المتعدد الأطراف، من دون التغاضي عن الأهداف الأساسية. وفي المدى القريب يستطيع المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم أن يقترح حلقة عمل استراتيجية للتخطيط بهدف وضع خطة عمل متعددة السنوات للرصد والتقييم في الصندوق المتعدد الأطراف.

37. وافقت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث والعشرين على مواصفات وظيفة المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم مع اعتبار خاص لاحتياجات الرصد والتقييم الخاصة بالصندوق المتعدد الأطراف، ولأن منصب المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم يجب أن تكون لديه الاستقلالية لإنتاج تقييمات تتسم بالمصداقية والصلاحية من ضمن الصندوق المتعدد الأطراف.

38. بإمكان اللجنة التنفيذية أن تنظر في المستقبل القريب في إعداد شريعة خاصة لاحتياجات الرصد والتقييم المستقلة بمقتضى الصندوق المتعدد الأطراف تكون متضمنة للعناصر التي أوردت في هذه الورقة. ومن شأن ذلك أن يؤمن لشاغل وظيفة المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم إطار عمل لإجراء مهمته / مهمتها وإتمامها بنجاح.

39. إن المواصفات المنقحة لوظيفة المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم مدرجة في المرفق الأول لهذه الوثيقة مع الحد الأدنى من التعديل في حجم وتعقيد مضمونه، بحيث أن معظم المهام قد أخذت بالحسبان في الصيغة الأساسية، بما في ذلك إدارة آلية تقييم الصندوق المتعدد الأطراف. ويُقترح أن تجري هذه المهمة الخاصة لكل فترة ثلاث سنوات كنشاط دائم من أجل المناقشات المقبلة بشأن إعادة تزويد الصندوق بالمال.

#### خامساً : التوصيات

40. قد ترغب اللجنة التنفيذية في :

- (أ) أن تأخذ علماً بالوثيقة "شروط التكلفة وحجم العمل بالنسبة للمسؤول الرئيسي للرصد والتقييم (المقرران 8/56 (هـ) و12/57)" الواردة تحت UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/7؛
- (ب) أن توافق على تقييم حجم عمل المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم كما ورد في هذه الوثيقة؛
- (ج) أن تعتمد المواصفات المنقحة لوظيفة المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم كما وردت في المرفق الأول.



## المرفق الأول

### المواصفات المنقحة لوظيفة ومؤهلات المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم

#### المهمّة

إن مهمّة المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم هي الإسهام في التعلّم التنظيمي من خلال توفير تقييم منظم ومستقل لفائدة وفعالية وكفاءة ونتيجة وأثر واستدامة المشروعات والبرامج والأنشطة التي يمولها الصندوق المتعدد الأطراف.

#### مواصفات الوظيفة

سيكون المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم، بإرشاد اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف، مسؤولاً عن:

1. وضع مشروعات برامج عمل وخطط عمل سنوية ومتوسطة الأجل للرصد والتقييم تخضع لاستعراض اللجنة التنفيذية وموافقتها؛
2. تنسيق وظائف الرصد والتقييم التي تطلبها اللجنة التنفيذية مع وظائف الوكالات الثنائية والمنفذة، والوسطاء الماليين والبلدان المتلقية، واستكشاف طرق ضمان فعالية رصد وتقييم المشروعات التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف؛
3. تلبية لأي طلب و/أو توجيه من اللجنة التنفيذية، وبالتعاون مع الوكالات المنفذة، إعداد وتحديث المبادئ التوجيهية القياسية للرصد والتقييم من أجل مضمون مقترحات المشروعات، والتقارير المحلية وتقارير الإتمام للأنشطة التي يدعمها الصندوق، لتخضع لموافقة اللجنة؛
4. تقييم كفاءة عمليات الصندوق المتعدد الأطراف ووكالاتها المنفذة، والتأكد من أن معايير الرصد والتقييم التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية تُطبق على كافة وجوه تنمية وتنفيذ المشروعات الموافق عليها؛
5. تنمية أنظمة وقواعد بيانات الرصد والتقييم والمعلومات، تمشياً مع الحاجة لجمع واستخلاص البيانات التي تطلبها اللجنة التنفيذية، والتي بواسطتها تصف وتحلل الأنشطة التي يدعمها الصندوق؛
6. إدارة دراسات التقييم، بما في ذلك شروط التكلفة، واختيار مقيمين متعدّدين تمشياً مع أية متطلبات عطاءات قابلة للتطبيق، والإشراف على تنفيذ التقييمات؛
7. إدارة وتنسيق، وفقاً لتوجيه اللجنة التنفيذية، تقييم الآلية المالية التي أنشئت بموجب المادة 10 لبروتوكول مونتريال؛
8. العودة إلى اللجنة التنفيذية للإبلاغ عن الأداء والدروس المكتسبة من المشروعات الموافق عليها بمقتضى الصندوق المتعدد الأطراف، في كافة مراحل التنفيذ، استناداً إلى الخبرة من الوكالات الثنائية وغيرها، من خلال تقارير دورية متعلقة بسياسات اللجنة التنفيذية ومبادئها التوجيهية؛
9. إعداد، وبعد موافقة اللجنة التنفيذية، تعميم المعلومات عن أفضل الممارسات، والدروس المكتسبة، والتوصيات والنتائج الناجحة، على مختلف الجهات المعنية؛
10. القيام بأية وظيفة، من ضمن اختصاص نشاطه/نشاطها، الذي قد توليه/توليها إياه اللجنة التنفيذية.

## المؤهلات

1. عشر سنوات خبرة على الأقل في مجالات الرصد والتقييم والإدارة القائمة على النتائج أو مجال آخر، يتطلب عملاً على مستوى دولي في منظمات متعددة الأطراف أو ثنائية.
2. شهادة جامعية متقدمة في حقل مناسب للعلوم الاجتماعية أو الطبيعية، أو الهندسة أو حقل آخر له علاقة بالبيئة، والتنمية و/أو الخبرة في الرصد والتقييم.
3. خبرة بالنسبة لتخطيط البرامج وتنفيذ البرامج كليهما.
4. مواهب مثبتة في أساليب التقييم التقنية ومهارات في التحليل.
5. طلاقة في اللغة الإنكليزية، ومن المستحسن، في لغات أخرى من لغات الأمم المتحدة.
6. دراية ضرورية في أنظمة التشغيل الآلي للمكاتب والبرامجيات ذات الصلة.
7. قدرة جيدة على الكتابة، والعلاقات المتبادلة مع الأشخاص، ومهارات العرض والمهمات الإدارية.

**Annex II**

**EVALUATION HISTORY IN THE MULTILATERAL FUND**

1) Total approved funds for the monitoring and evaluation work programme	US \$2,815,000
2) Total funds approved for projects (%)	0.12%
3) Total number of final evaluation synthesis reports (aerosol, CAP programme, cases of non-compliance, CFC production, clearing house, compressor, CTC sector, customs training, foam, halon, halon (LVC), incentive programme for retrofits, institutional strengthening (30 <sup>th</sup> and 56 <sup>th</sup> Meetings), MAC, methyl bromide, national phase-out plans in non-LVCs, refrigeration, regional network, RMPs in LVCs, RMPs in non-LVCs, solvent, solvent (China), training and R&R, TPMP, chillers)	26
4) Total number of cases studies by country	165
5) Total number of cases studies by region	23
6) Total number of PCRs received (investment (1,775) and non-investment (818))	2,593

**BUDGET EVOLUTION**

<b>Year</b>	<b>Allocations (US \$)</b>
2000	361,000
2001	318,000
2002	328,000
2003	198,000
2004	256,000
2005	246,000
2006	346,000
2007	361,000
2008	326,000
2009	75,000
<b>Total</b>	<b>2,815,000</b>

**FINAL EVALUATION REPORTS BY THE EXECUTIVE  
COMMITTEE MEETING**

<b>Sector</b>	<b>Meeting</b>
Institutional Strengthening	30th
Refrigeration	30th
Training and R&R	31st
Foam	33rd
Regional Network	33rd
Compressor	34th
Solvent	35th
Clearing House	36th
Aerosol	38th
MAC	38th
Halon	40th
RMPs in LVCs	41st
CFC Production	42nd
Solvent (China)	42nd
Halon (LVC)	44th
Customs Training	45th
Methyl Bromide	46th
RMPs in Non-LVCs	48th
Cases of Non-compliance	50th
CTC Sector	51st
Incentive Programme for Retrofit	52nd
Cap Programme	52nd
NPP in Non-LVCs	54th
Institutional Strengthening	56th
TPMP and Chillers	58th

-----



### المرفق الثالث

#### تقارير اللجنة التنفيذية المتعلقة ببرنامج العمل الخاص برصد و التقييم

#### الاجتماع الثامن عشر

#### مبادئ توجيهية حول الرصد و التقييم

Having considered the draft paper on project monitoring and evaluation (UNEP/OzL.Pro/ExCom/18/64), the Executive Committee decided:

- (a) as an interim step pending the further development of the guidelines:
- "1. To ensure that the Fund's objectives are being carried out and to consider 'lessons learned' in future operations, implementing agencies shall monitor the progress of activities approved by the Fund and evaluate those activities upon their completion. In doing this, it is important to maintain an adequate level of independence and credibility of the system. And it is necessary to strike a balance between the level of oversight that has to be exercised and the cost of doing so.
  - "2. Implementing agencies will report to the Executive Committee on implementation progress and final evaluation in their progress reports and business plans, whose format will be updated from time to time to reflect indicators and evaluation criteria of interest to the Committee. On implementation of progress, the implementing agencies will highlight successes since the last meeting. The report will also highlight projects for which no significant implementation action has taken place within specified periods of say, 12, 18 and 24 months since project approval. Implementing agencies should comment on measures taken to correct problems which have arisen during implementation and measures to prevent their repetition.
  - "3. Project completion reports will discuss and evaluate project implementation success based on business plan indicators and conformance with key project parameters. Reports will be submitted to the Committee within six months of final project disbursements.
  - "4. The Secretariat will establish an independent review process which will periodically evaluate a small representative sample of completed projects from each agency to ensure that consistent and objective evaluation standards are being applied.
  - "5. The Secretariat will aggregate information from project completion reports and report to the Committee on the success of the Fund in meeting Fund and project objectives, based on criteria and indicators indicated in the business plan and key project parameters. In addition, the Secretariat will report on the performance of each agency using the same criteria while considering the special nature of an agency's portfolio.

- "6. To ensure that sufficient baseline information is available to allow for meaningful monitoring and evaluation of projects, implementing agencies will continue to include project implementation schedules and ODP to be phased out in their project documents. They shall also specify which equipment, if any, will be destroyed and other relevant parameters in project proposals submitted to the Executive Committee.
- "7. Noting that the World Bank has prepared draft technical guidelines for various sectors to facilitate monitoring and evaluation, the Secretariat will coordinate the adoption of standard technical guidelines which will be updated periodically to reflect experience in Monitoring and Evaluation and technical developments.
- "8. The Secretariat shall work with the implementing agencies to finalize the criteria and indicators for institutional strengthening and clearing house activities and to incorporate suggestions received during the Eighteenth Meeting of the Executive Committee, for submission to the Executive Committee at its Twentieth Meeting."
- (b) that the Secretariat and the implementing agencies should be encouraged to seek expert outside assistance, as necessary, in the further development of the guidelines.

(المقرر 20/18)

### الاجتماع التاسع عشر

تولى مدير الصندوق تقديم مسودة شروط التكاليف الخاصة بتصميم نظام للرصد والتقييم للصندوق المتعدد الأطراف (UNEP/OzL.Pro/ExCom/19/63)، أعدت بالتعاون مع الوكالات المنفذة، تطبيقاً لمقرر اللجنة التنفيذية.

قررت اللجنة التنفيذية ما يلي:

- (أ) تأييد مسودة شروط التكاليف لتصميم نظام للرصد والتقييم للصندوق المتعدد الأطراف
- (ب) الترخيص للأمانة في تعاون مع الوكالات المنفذة، بأن تقوم بإعداد مسودة لنظام للرصد والتقييم لتعرض على اللجنة التنفيذية في اجتماعها العشرين.

(المقرر 40/19)

### الاجتماع العشرون

تولى كبير المسؤولين تقديم الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/20/58 المتضمنة تقرير مشروع عن نظام لرصد وتقييم الصندوق المتعدد الأطراف ذكراً أن اللجنة التنفيذية في اجتماعها التاسع عشر كانت قد وافقت على شروط التكاليف والصلاحيات الخاصة بوضع نظام للرصد والتقييم (المقرر 40/19).

قدم مشروع التقرير ممثل عن "يونيفرساليا" الاستشاري المعني بإصدار التقرير.

لاحظت اللجنة التنفيذية مضمون بيان أدلى به إليها خبير استشاري بشأن المفاهيم الأولية لنظام الرصد والتقييم الذي نتجه النية إليه، فقررت ما يلي:

(أ) أن تطلب من الخبير القيام بمزيد من العمل لعرضه على اجتماع لاحق، على أن يركز على الاعتبارات الآتية:

(1) بينما توجد تغييرات هامة مقترحة في مجال التقييم إلا أن نظام الرصد المقترح هو نظام قائم فعلا في معظمه، وداخل في النظام الحالي للتبليغ.

(2) من المهم إلا تكون مهمة الرصد والتقييم مصدرا لتكاليف مفرطة وألا تؤدي إلى تضخيم أمانة الصندوق المكونة في الوقت الحالي من عدد قليل من العاملين الأكفاء.

(3) عملية التقييم ينبغي أن تشمل جميع أصحاب المصلحة.

(4) المقررات بشأن مدى التقييمات التي تتم على جهات خارجية وعدد التقييمات التي تجري ف سنة واحدة، هي أمر قد يكون لازما أن يظل زمامه في يد اجتماع الأطراف.

(ب) أن تدعو أعضاء اللجنة التنفيذية إلى تقديم تعليقات كتابية إضافية إلى أمانة الصندوق لتسهيل عمل الخبير الاستشاري.

(المقرر 38/20)

### الاجتماع الحادي والعشرون

Having considered a revised draft of a proposed monitoring and evaluation system prepared by the consulting firm Universalia (UNEP/OzL.Pro/ExCom/21/30) and an oral and slide presentation by a representative of Universalia on the proposed monitoring and evaluation system, as well as the replies of the representative to a number of comments and queries by members of the Committee, the Executive Committee decided:

- a) To replace the Sub-Committee on Financial Matters with a standing sub-committee to be called the Monitoring, Evaluation, and Finance Sub-Committee;
- b) To adopt the terms of reference contained in Annex VII to the present report for the Monitoring, Evaluation and Finance Sub-Committee;
- c) To request the Monitoring, Evaluation, and Finance Sub-Committee:
  - (i) To review the cycle for business planning and the submission of work programmes;
  - (ii) To review monitoring of approved projects; and
  - (iii) To make recommendations on these matters to the Executive Committee at its Twenty-second Meeting;
- d) To revise the terms of reference, as necessary, following its review of the recommendations made by the Sub-Committee.
- e) That the membership of the Monitoring, Evaluation and Finance Sub-Committee

would consist of Antigua and Barbuda, Costa Rica and Zimbabwe, from Parties operating under Article 5 of the Protocol, and Australia, Belgium and the United Kingdom, from Parties not so operating. Australia would act as Chairman.

**(المقرر 35/21)**

In adopting the decision, the Committee agreed that, as far as language services were concerned, the same practices would be followed as in the Sub-Committee on Project Review. The Committee recognized that, when the Sub-Committees were meeting simultaneously, this arrangement would involve additional cost for interpretation but requested the Secretariat to ensure that such costs were kept to a minimum by consulting with members of the Sub-Committees beforehand to ascertain the languages in which interpretation services were required.

The Executive Committee further decided:

- i) That there should be a modest strengthening of the Secretariat in order to provide a measure of monitoring and evaluation capacity;
- f) That once the work programme has been defined and developed by the Monitoring, Evaluation and Finance Sub-Committee, necessary evaluations will be carried out, bearing in mind the requirements of Action 1 under decision VII/22 of the Seventh Meeting of the Parties (UNEP/OzL.Pro.7/12, annex V);
- g) That it would need to review the progress on implementation of the monitoring and evaluation programme after one year;
- h) To request the Secretariat to work with the implementing agencies and propose for consideration by the Executive Committee or the Monitoring, Evaluation and Finance Sub-Committee deletions from and/or additions to the current monitoring parameters so as to make them more strategic. In this regard, the Secretariat and the implementing agencies should consider suggestions by members of the Executive Committee;
- i) To request the Secretariat to work with the implementing agencies to explore ways in which standardized monitoring and evaluation components could be included in project proposals and to propose standardized guidelines for the content of project completion reports by implementing agencies; and
- j) To request the Secretariat to report back to the Twenty-second Meeting of the Executive Committee on actions taken pursuant to these decisions.

**(المقرر 36/21)**

## الاجتماع الثاني و العشرون

Having considered the proposed work programme and work plan on monitoring and evaluation of the Multilateral Fund for a twelve-month period between 1997-1998 (UNEP/OzL.Pro/ExCom/22/SC-MEF/2 and Corr.1 and Add.1) and having noted the recommendations of the Sub-Committee (UNEP/OzL.Pro/ExCom/22/5, paras. 33-38), the Executive Committee decided:

- a) To adopt deliverables 1, 2, 4 and 5 as contained in Annex III to the present report, noting that one of the milestones for monitoring in deliverable 5 should be the date of dismantling or destruction of equipment;
- b) To adopt outputs 1-4 as contained in Annex III to the present report;
  1. To request the Secretariat to take the outputs up in sequence, reversing the order of outputs 2 and 3;
  2. To request the Secretariat to submit output 1 to the next meeting of the Sub-Committee for review of the evaluation questions to be used for the subsequent evaluations, bearing in mind the requirements of Action 1 under decision VII/22 of the Seventh Meeting of the Parties (UNEP/OzL.Pro.7/12, annex V);
  3. That output 4 should focus on a limited number of specific activities, namely training activities, and institutional strengthening;
  4. That evaluations should include the question of disbursements and also the role of the various actors in the monitoring system;
  5. That the evaluations, which were part of the whole monitoring and evaluation process now in place, should review the involvement of all stakeholders in working towards the Fund's objectives;
  6. That the modest strengthening of the Secretariat approved by the Executive Committee in Decision 21/36 should be sufficient to enable the Secretariat to perform monitoring and evaluation on a continuous basis, through the development of a monitoring and evaluation system and database, the coordination, supervision and carrying out of monitoring and evaluation studies and assignments, and the establishment of a monitoring and evaluation post within the Secretariat whose incumbent would report directly to the Sub-Committee and/or the Executive Committee and be responsible for the coordination of all monitoring and evaluation activities;
  7. To approve a budget for 12 person-months for these tasks.

(المقرر 19/22)

With regard to the proposed budgets contained in appendices 1-4 to the work plan on monitoring and evaluation, the Executive Committee took note of the concerns expressed at the Sub-Committee by the Implementing Agencies, with the exception of the World Bank, that they would be unable to cover the costs of external consultants for evaluation under their 13 per cent support costs and the strong disagreement of the Sub-Committee, which considered that the cost of agency participation in the evaluation exercise should be covered by their support costs. The Executive Committee also noted that the phased evaluation recommended would probably take longer than the one-year period envisaged.

Having noted the recommendation of the Sub-Committee (UNEP/OzL.Pro/ExCom/22/5, para. 39), the Executive Committee decided that the proposed budgets should be adjusted to reflect the changes to the Secretariat personnel.

### الاجتماع الثالث والعشرون

#### الوصف الوظيفي الخاص بمنصب الرصد و التقييم

The Executive Committee, having taken note of the Sub-Committee's comments and recommendations (UNEP/OzL.Pro/ExCom/23/4, paragraphs 13 and 14), decided:

- أ) To approve the revised job description (UNEP/OzL.Pro/ExCom/23/4, Annex II);
- ك) To request the Secretariat to initiate its submission to the United Nations classification office through UNEP for finalization.

(المقرر 3/23)

#### دليل حول التقييم

The Executive Committee, having noted the comments on the draft Evaluation Guide made at the second meeting of the Sub-Committee (UNEP/OzL.Pro/ExCom/23/4, paragraphs 4-11) decided:

- أ) To take note of the Evaluation Guide in Annex I to the Sub-Committee's Report of its second meeting (UNEP/OzL.Pro/ExCom/23/4) and to delete the qualifications 'if requested' and 'if and when feasible' in the last two bullets of sections c) and d) in part V.C.3 of the Guide (see Annex II to the present report);
- ل) To recognize that the Guide was the first version of what was intended to be a dynamic document that would be revised by the Monitoring and Evaluation Officer in the light of experience with its use by countries and implementing agencies;
- م) To invite members of the Executive Committee to provide their comments on the Guide, and implementing agencies to continue to offer their advice on the subject in the light of their experience; and

- n) To request the Monitoring and Evaluation Officer, when appointed, to take such comments and advice into account in preparing future proposals for improvements and/or amendments to the Guide for the consideration of the Sub-Committee and to ensure that the impacts of evaluated projects were considered in the light of their impact on the sector as a whole at the national level.

(المقرر 5/23)

### الاجتماع السادس والعشرون

Having considered the recommendation of the Sub-Committee on Monitoring, Evaluation and Finance (UNEP/OzL.Pro/ExCom/26/4, para. 22), the Executive Committee took note of the report on the status of implementation of the monitoring and evaluation work programme (UNEP/OzL.Pro/ExCom/26/13) and decided to request the Fund Secretariat to prepare a monitoring and evaluation work programme for 1999 for submission to the Executive Committee at its first meeting in 1999.

(المقرر 10/26)

### الاجتماع السابع والعشرون

#### مشروع برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 1999

31- وقد نظرت اللجنة التنفيذية في توصيات اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والتمويل (UNEP/OzL.Pro/ExCom/27/4، الفقرة 27)، قررت:

1' الموافقة على مشروع برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 1999؛

2' أن تطلب إلى الأمانة أن تقدم مشروع برنامج عمل للرصد والتقييم لعام 2000 لتتظر فيه في الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية في عام 1999.

(المقرر 11/27)

### الاجتماع التاسع والعشرون

-بعد أن نظرت اللجنة التنفيذية في توصية اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والشؤون المالية، (UNEP/OzL.Pro/ExCom/29/4 الفقرتان 16 و 17)، قررت:

(أ) الموافقة على برنامج العمل المقترح.

(ب) الموافقة على الميزانية لتنفيذها بمبلغ 361.000 دولار أمريكي.

(ج) الطلب إلى كبير مسؤولي الرصد والتقييم أن يعد ورقة، لتقديمها إلى الاجتماع الثلاثين للجنة التنفيذية، بشأن إمكانية إدخال دراسة نظرية حول مشاريع الإسترداد وإعادة التدوير في برنامج العمل للرصد والتقييم لعام 2000.

(المقرر 5/29)

### الاجتماع الثاني والثلاثون

33- أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بمشروع برنامج العمل للرصد والتقييم لعام 2001 UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/20 وبعد أن نظرت في توصية اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/3 الفقرة 48، قررت اللجنة التنفيذية الموافقة على برنامج العمل المقترح لعام 2001 للرصد والتقييم بميزانية منقحة قدرها 318 000 دولار أمريكي بعد شطب "الدراسة النظرية الممتدة بشأن مشروعات الاسترداد وإعادة التدوير" بسبب عدم وجود بيانات كافية بشأن الوضع القائم في مشروعات الاسترداد وإعادة التدوير.

(المقرر 22/32)

### الاجتماع الخامس والثلاثون

29- وقد نظرت في توصيات اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والتمويل (UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/4، الفقرة 31) وافقت اللجنة التنفيذية على برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2002 المقترح بميزانية تبلغ 328 000 دولار كما ورد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/13

(المقرر 11/35)

### الاجتماع الثامن والثلاثون

. بعد الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات وتوصيات اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية (UNEP/OzL.Pro/ExCom/38/4, para. 20). وقرارها المتعلق بالقضية الإجرائية التي ستبحث في اجتماعها التاسع عشر (UNEP/OzL.Pro/ExCom/38/4, para. 22) تقر اللجنة التنفيذية الموافقة على برنامج عمل الرصد والتقييم للعام 2003 بميزانية مقدارها 198,000 دولار أمريكي وفق ما هو مشار إليه في الوثيقة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/38/8) وتطلب بأن يكون للعمل وفق نفس الإجراءات التي استخدمت في مثل هذه التقييمات خلال الأعوام 1999 و 2000 و 2001

(المقرر 5/38)

### الاجتماع التاسع والثلاثون

اجراءات مؤسسية للرصد و التقييم داخل المؤسسات المالية الدولية : تقرير من الخبير الاستشاري

. بعد أن نظرت اللجنة التنفيذية في تعليقات وتوصيات اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية UNEP/OzL.Pro/ExCom/39/6 ، الفقرتان 40 و 41، قررت ما يلي :

(أ) أن تحيط علماً بتقرير الخبير الاستشاري الوارد في الوثيقة

UNEP/OzL.Pro/ExCom/SCMEF/19/2

(ب) أن توضح في اجتماعها الواحد والأربعين القضية الآتية :

- هل يستطيع المسؤول الرئيسي عن الرصد والتقييم أن يمارس شيئاً من الاستقلال داخل أمانة الصندوق ، في سياق القواعد التي تنطبق على موظفي الأمم المتحدة ؟

- من هو صاحب المسؤولية النهائية عن تقارير التقييم المقدمة إلى اللجنة التنفيذية وإلى اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية، خصوصاً بالنسبة للتوصيات التقنية والتوصيات المتعلقة بالسياسة التي تتبّع؟.

(المقرر 12/39)

### الاجتماع الحادي والأربعون

أن اللجنة التنفيذية، إذ نظرت في تعليقات وتوصيات اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية (UNEP/OzL.Pro/ExCom/41/6، الفقرات من 17 إلى 19)، قررت ما يلي:

(أ) أن توافق على برنامج العمل المقترح للرصد والتقييم لعام 2004 بميزانية قدرها 256,000 دولار أمريكي كما هو مبين في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/41/9.

(ب) أن تأخذ في الحسبان التعليقات التي أدلى بها أعضاء اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية، خصوصاً فيما يتعلق مدى مساعدة خطط الإزالة القطاعية والوطنية البلدان على الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن بروتوكول مونتريال.

(المقرر 7/41)

### الاجتماع الرابع والأربعون

Having considered the results of the 2004 work programme, the evaluation studies for the year 2005, the implementation modalities and methodological approach, and the proposed budget for the year 2005, the Executive Committee decided to approve the proposed 2005 work programme for monitoring and evaluation at a budget of US \$246,000, as shown in document UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/13.

(المقرر 10/44)

### الاجتماع السادس والأربعون

- بعد النظر في إضافة مبلغ 80,000 دولار أمريكي إلى ميزانية برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2005 لإعداد دراسات حالة قطرية لتقييم خطط الإزالة الوطنية والقطاعية خلال النصف الثاني من عام 2005، وفي إعادة تصنيف تقارير التقييم المقدمة إلى اللجنة التنفيذية بما فيها التقارير المقدمة خلال السنوات الماضية، بوصفها وثائق للتوزيع العام، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي:

(أ) أن تضيف مبلغ 80,000 دولار أمريكي إلى ميزانية برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2005 لإعداد دراسات حالة قطرية لتقييم خطط الإزالة الوطنية والقطاعية خلال النصف الثاني من عام 2005، إضافة إلى تقييم خطط إدارة غازات التبريد في البلدان ذات الاستهلاك غير المنخفض؛

(ب) أن تطلب إلى الأمانة أن تبين بوضوح في جميع وثائق ما قبل الدورات أنها تصدر دون إخلال بأي قرار قد تتخذه اللجنة التنفيذية؛

(ج) أن تعيد تصنيف تقارير التقييم المقدمة إلى اللجنة التنفيذية بما فيها التقارير المقدمة خلال السنوات الماضية، بوصفها وثائق للتوزيع العام.

(المقرر 7/46)

### الاجتماع السابع و الأربعون

وقد نظرت في نتائج برنامج العمل لعام 2005، ودراسات التقييم المقترحة لعام 2006 وتنفيذ طرائق ومناهج والميزانية المقترحة لعام 2006، قررت اللجنة التنفيذية أن توافق على برنامج عمل عام 2006 للرصد والتقييم بميزانية تبلغ 346.000 دولار أمريكي، كما ورد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/11.

(المقرر 9/47)

### الاجتماع الخمسون

قررت اللجنة التنفيذية الموافقة على برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2007 بميزانية 361 000 دولار أمريكي كما هو موضح في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/50/11، مع التعديلات التالية التي تطالب المسؤول الرئيسي للرصد والتقييم بما يلي:

(أ) إرسال الدراسات القطرية النهائية عن حالات عدم الالتزام للأطراف المعنية؛

(ب) الشروع في العمل على توحيد برامج العمل السنوية والتقارير المرحلية وتقارير التدقيق المتعلقة بالاتفاقات المتعددة السنوات، بدلاً من المضي في إجراء دراسات قطرية حول حالات عدم الامتثال تقدر تكاليفها بـ 100 دولار أمريكي.

(المقرر 9/50)

### الاجتماع الثالث و الخمسون

- على اثر المناقشة قررت اللجنة التنفيذية ما يلي :

(أ) الموافقة على برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2008 وعلى الجدول الزمني لتقديم وثائق الرصد والتقييم الى اللجنة التنفيذية ، كما هو مبين في الجدول 1 أدناه ؛ و

(ب) الموافقة على ميزانية برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2008 بمبلغ 326 000 دولار أمريكي كما جاء ذلك في الجدول 2 أدناه .

(المقرر 7/53)

### الاجتماع السادس و الخمسون

- قررت اللجنة التنفيذية:

(أ) أن توافق على ميزانية مخفضة قيمتها 75 000 دولار أمريكي لتنفيذ برنامج عمل الرصد والتقييم لسنة 2009، في ضوء رحيل كبير موظفي الرصد والتقييم في نهاية سنة 2008. وينبغي للأمانة، بمساعدة من من مسؤول مؤقت للرصد والتقييم، والمستشارين، أن تنتهي من الأنشطة الجارية والتي

تشمل بالتحديد إعداد الدراسة النظرية الموسعة حول تقييم مشروعات أجهزة تبريد المباني، والتقارير الختامي حول تقييم خطط إدارة الإزالة النهائية، والتقارير الموحد لإنهاء المشروعات لسنة 2009، وجدول الاتفاقات المتعددة السنوات، والملفات القطرية المستندة إلى الويب، وشكل الإبلاغ عن الاتفاقات المتعددة السنوات؛

(ب) أن تطلب من الأمانة الالتزام بمسودة الجدول الزمني المقترح في برنامج عمل الرصد والتقييم في 2009 حسب تعديله بالعمل المبين في الفقرة (أ) أعلاه، والوقت اللازم لتعيين مسؤول الرصد والتقييم المؤقت المنصوص عليه في ميزانية 2009، وأن تقوم على أي حال بإتمام العمل في عام 2009 ورفع تقرير عن إنتهائه إلى اللجنة التنفيذية بحلول الاجتماع التاسع والخمسين؛

(ج) أن تطلب من الأمانة، بالتشاور مع الرئيس (المادة 5) ونائب الرئيس (غير المادة 5)، فضلا عن كبير مسؤولي الرصد والتقييم السابق، أن تستعين بخدمات موظف مؤقت للرصد والتقييم، وفقا لشروط التكلفة الحالية لهذا المنصب، وذلك إلى الحد الممكن؛

(د) أن تطلب من كبير مسؤولي الرصد والتقييم إعداد وثيقة وتقديمها إلى الاجتماع السابع والخمسين للجنة التنفيذية، يبين شروط التكلفة الحالية لهذا المنصب ويخلص بإيجاز كيفية تنظيم وتنفيذ مهام التقييم في أمانات الصناديق والمؤسسات المالية المشابهة؛

(هـ) وابتداء من الاجتماع السابع والخمسين للجنة التنفيذية، أن تبذل جهدا للتوصل إلى مقرر في موعد أقصاه الاجتماع الثامن والخمسين للجنة التنفيذية، لمناقشة الأولويات والترتيبات التي قد تكون ضرورية خلال السنوات الخمس القادمة لبرنامج الرصد والتقييم، ومع مراعاة فترة الامتثال في عام 2010، حجم ومدى تعقد العمل المستقبلي، بما في ذلك ما يرتبط به من ترتيبات مالية ومؤسسية من أجل القيام بهذا العمل، ويشمل ذلك إمكانية إعداد بدائل للتنفيذ تنسم بفاعلية التكاليف وتكون مستقلة، وذلك خارج نطاق أمانة الصندوق.

### (المقرر 8/56)

#### الاجتماع السابع والخمسون

الرصد والتقييم: تقرير عن شروط التكلفة الحالية وكيفية تنظيم وتنفيذ مهام التقييم في المنظمات المشابهة (المقرر 8/56 (د))

1- قدم كبير موظفي الرصد والتقييم المؤقت الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/13 المحتوية على تقرير المستشار الذي ينطوي على مقارنة بين شروط التكلفة الحالية لمنصب كبير موظفي الرصد والتقييم وعمل مهمة التقييم في الصندوق المتعدد الأطراف والمناصب الأخرى في مكاتب التقييم التابعة لمرفق البيئة العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية واليونانديني. وأشار إلى أن المستشار قد قام بجمع المعلومات للتقرير عن طريق مقابلة الموظفين المسؤولين عن التقييم والرصد في تلك المؤسسات متعددة الأطراف، وعن طريق مراجعة جميع الوثائق ذات الصلة. وقد وُجد أن مهمة وإجراءات الرصد والتقييم في الصندوق المتعدد الأطراف كانت شبيهة تماما بتلك الموجودة في المؤسسات الأخرى حيث أنها التزمت جميعاً بنفس المعايير الموضوعية من قبل فريق التقييم التابع للأمم المتحدة، وكانت تحكمها نفس مبادئ النزاهة والحيادية والاستقلال. وأخيراً، أشار إلى أنه قد تمت دعوة المستشار إلى الاجتماع من أجل تقديم مادة التقرير ونتائجه واستنتاجاته.

2- وقد أوضح المستشار أن تقريره قد أثار عدداً من النقاط للمزيد من الدراسة. ومن بين هذه النقاط حقيقة أن ميزانية الموارد المالية والبشرية لمنصب الرصد والتقييم لم يطرأ عليها التغيير منذ 10 سنوات. وبغض النظر عن التغييرات في مهام العمل، قد تكون هناك حاجة إلى تعديل الميزانية لأخذ التضخم بعين الاعتبار. وقد أوضح أن كبير

موظفي التقييم والرصد يجب أن يكون مسؤول رفيع المستوى، نظراً للمسؤوليات الكبيرة المكلف بها، وبناء عليه لا يجب أن يكون من مستوى أقل من P5. وأشار المستشار أيضاً إلى أن كبير موظفي الرصد والتقييم مسؤولاً بصورة مباشرة أمام اللجنة التنفيذية، وقال إنه قد يكون من الجدير بالاعتبار إنشاء مكتباً للتقييم والرصد على أن يرأسه مسؤول رفيع المستوى.

3- وفيما بعد تقديم المستشار، توجه الأعضاء بالشكر لكبير موظفي الرصد والتقييم المؤقت وللمستشار على التقرير. وقد كان يُنظر إلى مهمة الرصد والتقييم على أنها من العناصر الجوهرية لضمان الالتزام بالمعايير العالية والنجاح داخل الصندوق المتعدد الأطراف عن طريق تقديم الدروس المستفادة وإتاحة إمكانية ضبط وتحسين العمليات بشكل مستمر. وعلى الرغم من أن مهمة الرصد والتقييم كان يُنظر إليها على أنها كافية جداً، لكن كانت هناك حاجة إلى إعادة تقييم العشر سنوات الأخيرة من الأنشطة للتأكد مما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على شروط تكليف من سيتولى المنصب في المستقبل. وقد تم إلقاء الضوء على أهمية إعطاء درجة من الاستقلالية لمهمة الرصد والتقييم وتم دعم الفكرة القائلة بأنه يجب تولي المنصب عن طريق مسؤول عالي المستوى.

4- وكانت هناك العديد من المقترحات فيما يتعلق بالأنشطة المستقبلية المحتملة للمنصب، خاصة في ضوء التحديات المستقبلية مثل التغير المناخي ومخاطر عدم الامتثال. كما تمت الإشارة إلى أن التأكيد المتجدد على الرصد يمكن أن تثبت فائدته الشديدة. وكان هناك مقترح بمهمة للمراجعة أيضاً، مع قيام كبير موظفي الرصد والتقييم بالتحقق من فعالية التنظيمات المؤسسية وقياسها في مقابل المقياس المتبع في المؤسسات الدولية الأخرى. ويمكن أن تشمل وظائف هذا المسؤول أيضاً تحليل تأثير أنشطة التقييم على العمل العام للصندوق. وقد كان هناك مقترح أيضاً بمراجعة شروط التكليف فيما يتعلق بالأنشطة المحددة المفيدة في إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون، بما في ذلك الآثار ذات الصلة بالمناخ. وفيما يتعلق بمدة تفويض المسؤول، كان هناك مقترح بمراجعة الوضع الحالي، خلال مدة سنتين قابلة للتجديد على نحو غير مُحدد، وهو ما تم إلقاء الضوء عليه عن طريق المستشار كوضع مختلف عن السائد في المنظمات الدولية الأخرى. وفيما يتعلق بالحاجة إلى تعديل الميزانية، كان هناك تعليق على نحو معبر على أن الصندوق دائماً ما ثبت إبداعه الشديد في تخصيصه لموارد مهمة الرصد والتقييم.

5- وعقب المناقشات، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي:

(أ) أن تحاط علماً:

- (1) مع التقدير، تقرير المستشار الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/13،
- (2) أن تعرب على موافقة أعضاء اللجنة التنفيذية على مواصلة مهمة الرصد والتقييم على مستوى الميزانية الحالية وضرورة أن يظل المنصب مشغولاً عن طريق شخص محترف على مستوى عالي من التأهيل، و

(ب) أن تطلب من الأمانة إعداد وتقديم، إلى الاجتماع الثامن والخمسين للجنة التنفيذية، اختصاصات وأعباء عمل كبير موظفي الرصد والتقييم للموافقة عليها مع مراعاة أن أعضاء اللجنة التنفيذية أعادوا تأكيد أن هذه الوظيفة ينبغي أن تكون مستقلة وأفضل موقع لها هو الأمانة. وينبغي أن تقتصر الأمانة مسؤوليات إضافية إلى أعباء العمل والاختصاصات، بما في ذلك أعمال بشأن المنافع المناخية، وخطر عدم الامتثال، والمراجعة، وزيادة التشديد على مهام الرصد، مع مراعاة أن العمل ينبغي أن يكون هاماً ومفيداً في عملية إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. كما ينبغي أن تشمل الاختصاصات على شرط بأن تكون هذه الوظيفة لمدة محددة بما يتسق مع الممارسات المتبعة في مؤسسات التمويل الدولية الأخرى.

(المقرر 12/57)